السياسات النقدية تزيد من أعباء التضخم في تركيا

انعكست السياسات النقدية التي تتبعها تركيا سريعا على مؤشر أسعار الاستهلاك الذي شهد ارتفاعا تاريخيا رغم تفاخر الرئيس رجب طيب أردوغان بزيادة الإيرادات وتحقيق الاقتصاد للنمو، مما يؤكد فشل الإجراءات التي تحاول الحكومة من خلالها تحسين المؤشرات.

أنقرة – تعرض برنامج الرئيس رجب طيب أردوغان لتعديل أوتار الاقتصاد التركي لانتكاسة جديدة جراء صعود التضخم إلى مستوى غير مسبوق ضمن مسار لا يزال محفوفا بالمخاطر.

وتسارعت وتيرة التضخم بشكل غير متوقع في أغسطس الماضي للشهر الثالث على التوالي، بعد أن قلل ارتفاع أسعار المواد الغذائية من التأثير المتوقع لخفض الضرائب على بعض فئات السيارات الخاصة.

ويعكس ارتفاع معدل التضخم الأساسي إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند نحو 19.25 في المئة مقابل 18.95 في المئة في يوليو الماضي حجم التحديات، التي تواجه الحكومة في محاولاتها خفض الأسعار لتتمكن من خفض أسعار الفائدة المرتفعة التي تعرقل نمو الاقتصاد.

> أسعار الاستهلاك ارتفعت بشكل غير متوقع في أغسطس لتصل إلى 19.25 في المئة مقابل 18.95 في المئة قبل شهر

وتكافح السلطات من أجل إبعاد البلد من دائرة تقلبات النمو العالمي والأزمة الصحية اللتين أثرتا كثيرا على مجمل الأداء التجاري والاستثماري وتسببتا في تراجع غير مسبوق في قيمة الليرة أمام سلة العملات الأجنبية.

وكانت التقديرات الأولية لواحد وعشرين خبيرا اقتصاديا استطلعت وكالة بلومبرغ آراءهم، تشير إلى تراجع التضخم إلى 18.75 في المئة حيث ارتفعت الأسعار في أغسطس بواقع 1.12 في المئة على أساس شهري.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي تمثل قرابة 25 في المئة من سلة المستهلك، بنحو 29 في المئة في أغسطس مقابل 24.9 في المئة في الشهر السابق عليه، وبزيادة عن النسبة التي كان يتوقعها البنك المركزي التركي وتبلغ 15 في المئة.

كما ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 20.7 في المئة في أغسطس الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، مقابل 21.5 في المئة في يوليو، في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية.

وتؤدي معدلات التضخم المرتفعة عادة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان وهو ما يعني أنهم يملكون مالا قليلا مقارنة بحاجتهم إلى الإنفاق على شراء السلع أو الحصول على ضمانات لمشتريات مكلفة مثل السيارات والمساكن.

ومع ذلك، يعتقد المحللون أن ارتفاع معدل التضخم يساعد في تخفيف مخاوف المستثمرين بشأن خفض سعر الفائدة على المدى القريب، لأنها تمنحها الكثير من الوقت من أجل جني المزيد من الأرباح.

وقبل الإعلان عن هذه البيانات رجح المحللون تراجع التضخم في تركيا في أغسطس جراء انخفاض أسعار السيارات.

وكانت تغييرات على ضرائب بعض سيارات الركوب الشهر الماضي قد خفضت الأسعار النهائية بحوالي 15 في المئة لسيارة يصل سعرها إلى 300 ألف ليرة (36.3 ألف دولار). كما مددت أنقرة الخصومات لإيجارات الأعمال، وخدمات تقديم الأطعمة والنقل حتى نهاية سبتمبر الجاري.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه أسعار النفط في الأسواق العالمية، ارتفعت قيمة الليرة بنسبة 1.7 في المئة أمام الدولار، وهو ما اعتبره البعض مؤشرا على إمكانية تخفيف الضغوط على الأسعار، لكن ذلك قد لا يأتي بنتائج إيجابية كما ينتظرها المسؤولون في تركيا.

ولا تزال الليرة منخفضة بأكثر من نحو 12 في المئة منذ التعيين المفاجئ لشهاب قاوجي أوغلو محافظا للمركزي في مارس الماضي، والذي أبقى أسعار الفائدة دون تغيير عند 19 في المئة في خامس اجتماع يرأسه لمجلس إدارة البنك الشهر الماضي، وهو المحافظ الرابع في غضون عامين.

وعزل أردوغان في يوليو 2019 محافظ المركزي مراد تشيتن كايا بسبب فشل السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي، فيما دق خبراء حينها نواقيس الخطر من أنها بداية مغامرة قد تكون الأخطر في مسيرة انهيار الليرة.

ولم تكن إقالة كايا مفاجئة بل كانت مبيتة منذ فترة، لأن المحافظ المقال كان مصرًا على اعتماد منطق اقتصادي سليم في التعامل مع أسعار الفائدة.

وفي نوفمبر العام الماضي أقال أردوغان محافظ المركزي الأسبق مراد أويسال الذي تولى المنصب لفترة تزيد قليلا عن العام بسبب تراجع قيمة العملة لعدة أسابيع، وقام بتعيين ناجي إقبال بدلا منه قبل إقالته.

ويعيش الاقتصاد التركي أزمة مركبة تعود إلى عدة أسباب من أبرزها تراجع سعر صرف العملة المحلية، فيما تسعى الحكومة إلى إعادة عجلة الاقتصاد إلى النمو باتخاذ إجراءات متعددة لا تخلو من المجازفة.

وتراجعت الليرة الضعيفة أصلا بنحو 14 في المئة هذا العام بعد أن لامست أدنى مستوى لها على الإطلاق في يونيو الماضي، مما أدى إلى ارتفاع التضخم بسبب الواردات التركية الكبيرة.

وكان أردوغان قد أعلن قبل أشهر عن خارطة طريق اقتصادية لكبح انهيار الليرة وتخفيض معدل التضخم، وأرجع الأزمة الاقتصادية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، قائلا في تصريحات سابقة إنها "أصل كل الشرور" وهي التي تذكي التضخم، لكنه كثيرا ما قال إن متاعب تركيا الاقتصادية كانت نتيجة لهجمات خارجية على الاقتصاد.

ويرى خبراء أنّ الأزمة الاقتصادية في تركيا تعود بالأساس إلى سوء إدارة أردوغان لسياسة البلاد، على المستوى الاقتصادي وكذلك على مستوى السياسة الخارجية، حيث خسرت أنقرة عددا من حلفائها ومستثمرين كبارا جرّاء تدخلات أردوغان العسكرية في أكثر من جبهة.

ويبدو انخفاض حجم الاقتصاد التركي إلى 717 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع نحو 760 مليار دولار في 2019، نتيجة طبيعية للهزات التي تعرضت لها البلاد، لاسيما بعدما انكمش النمو في 2018 وذلك للمرة الأولى منذ عقد.

انتكاسة لم تكن في الحسبان

نظرة أوسع للاستثمار في المستقبل

السعودية تطلق أول سوق لتداول تأمينات الكربون في الشرق الأوسط

الصندوق السيادي وبورصة «تداول» يقودان التحول إلى هذه التجارة بالمنطقة

اكتسبت استراتيجية السعودية لاعتماد البصمة الكربونية زخما كبيرا بإعلان صندوق الثروة السيادية عن اعتزامه تأسيس بورصة لتداول تأمينات الكربون هي الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خطوة تدعم تحول البلد إلى مركز أعمال إقليمي وتزيد من تحفيز الشركات على إقامة مكاتب لها داخل أكبر اقتصادات المنطقة العربية.

الرياض – أعلن صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الجمعة وبالتعاون مع السوق المالية السعودية (تداول) عن نية تأسيس منصة الرياض الطوعية لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقول خبراء إن السعودية بهذه الخطوة تضع قدما أخرى في سياسة الإصلاح الاقتصادي ومواصلة تجسيد خطط رؤية 2030 على الأرض عبر التركيز على جذب الشركات استعدادا لتحويل العاصمة الرياض إلى مركز إقليمي للأعمال.

ويرجح أن تكون السوق المالية للكربون الوجهة الأساسية للشركات والقطاعات المختلفة التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون أو المساهمة في ذلك من خلال شراء أو بيع أرصدة تعويض الكربون المكافئ عالية الجودة والتي تم التحقق منها والموافقة عليها.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن العمل يجري حاليا على تأسيس المنصة مع عدد من الجهات التنظيمية ومنها اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة وبالاستعانة بالجهات المختصة في هذا المجال محلياً وعالميا.

وستحدد تلك الجهات المنهجيات والأطر التنظيمية والفنية ونماذج الحوكمة التي تتوافق مع أعلى المعايير وأفضل الممارسات لتحقيق الغايات المرجوة من تأسيس منصة التداول الطوعية، ولتساهم في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

ولدى الصندوق السيادي الذي يقوده ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان حضور فاعل في عدد من المبادرات العالمية الهادفة إلى الحدّ من تغيرات المناخ والآثار السلبية على البيئة، مثل مبادرة مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (الكوكب الواحد)، وله مشاركات بارزة في عدد من المؤتمرات والمنتديات ذات الصلة.

وتعمل في أكبر اقتصادات المنطقة العربية نسبة كبيرة من الشركات التي تسعى لخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى وجود عدد من الشركاء العالميين المهتمين بالاستثمار في هذا المجال.

وتدرك الحكومة مدى أهمية تخفيف تلك الانبعاثات مع العمل على استثماراها بما يعود بالنفع ماليا على خزينة الدولة مع ضرورة الوقوف على المساهمات المشتركة التي تراعي الحفاظ على البيئة والوصول إلى مفاهيم واضحة حول ذلك لإنجاح تجارة الكربون التي بدأت تشكل أمرا ملحا اليوم.

وقد ساهم اتباع الرياض لنهج يتضمن ويشجع على نحو صريح كافة الخيارات الممكنة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ، في الوصول إلى نتائج جوهرية في هذا الأمر.

وتتسلح السعودية باستراتيجية طويلة الأمد للطاقة المتجددة، وتبذل جهودا للسيطرة على الانبعاثات كسبيل لتعزيز "الاقتصاد الدائري للكربون" الذي سيسمح باستمرار إنتاج النفط.

وقبل عامين حددت السعودية خططا لإنتاج نحو 60 ألف ميغاواط من قدرات الطاقة المتجددة وهي تحث الخطى من أجل مسح بصمتها الكربونية في سلاسل الإمدادات أيضا.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد أكد خلال مؤتمر مبادرة "مستقبل الاستثمار" الذي احتضنته العاصمة الرياض في أكتوبر 2019 أن الكربون يعتبر موردا وتجميعه "يجعلنا نجني المال من ورائه".

ويؤكد البنك الدولي أن تجارة الكربون رغم ما يكتنفها من غموض نجحت في خلق سوق طوعية تقدر بنحو 100 مليار دولار سنويا. وقال إنه يتوقع أن تتفوق على تجارة النفط لتكون أكبر سوق في العالم.

> تأسيس المنصة سيتم مع عدة جهات تنظيمية منها اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة

ويعتمد الاقتصاد الدائري في تقنياته على نظام الحلقة المغلقة الذي يشبه إلى حد كبير ما يحدث في الطبيعة، ويقول المختصون إنه سيكون مساعدا على استعادة توازن دورة الكربون.

وطالما أن مكاسب كفاءة استخدام الموارد المضمنة في المفهوم التقليدي للاقتصاد الدائري تترجم إلى انخفاض في استهلاك الطاقة بنحو مباشر، فإنه يؤدي بدوره إلى انخفاض في الانبعاثات الكربونية.

وتقر السعودية بأن الاقتصاد الدائري للكربون بحاجة إلى مجموعة من الخيارات لتخفيف الانبعاثات الكربونية، بدلا من حصر تركيزه على خفض أو تجنب كمية الكربون التي تدخل النظام فقط.

تونس تسجل تراجعا في العجز التجاري

تونس – ساهم بطء التجارة العالمية بسبب قيود الإغلاق المنجرة عن الجائحة في دفع تونس إلى تقليص العجز التجاري منذ بداية العام الجاري بنحو 3.6 في المئة.

ووفق بيانات البنك المركزي التي تظهرها النشرية الخاصة بالتطورات الاقتصادية والنقدية والآفاق متوسطة الأجل، فإن العجز التجاري انخفض بواقع 4.3 مليار دينار (1.5 مليار دولار) خلال الأشهر السبعة الأولى من 2021 على أساس سنوي.

وتقلصت نسبة تغطية المبادلات التجارية بالأسعار القارة بنحو 1.2 في المئة مع نهاية يوليو الماضي، وأرجع المركزي والمعهد الوطني للإحصاء ذلك إلى تسارع وتيرة انخفاض حجم الصادرات بنسبة 13.3 في المئة والواردات بنحو 11.9 في المئة، مقارنة بالشهر السابق.

ويؤكد خبراء أن الأزمة الصحية التي ألقت بظلال قاتمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ساعدت تونس في تخفيف العجز المزمن في الميزان التجاري الذي ظل لسنوات يحلق في مستويات عالية.

وقبل الجائحة، سجل متوسط العجز التجاري مستويات قياسية قدرت بنحو 5.3 مليار دولار، مما ضغط على الاحتياطيات النقدية للبلاد التي بلغت في العام 2016 نحو 4.3 مليار دولار. أما الآن، فتصل تلك الاحتياطات إلى أكثر من 7.3 مليار دولار.

ويجمع المحللون على أن نمو الواردات في السنوات الأخيرة كان نتيجة السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تسويق حصة كبيرة من السلع المهرّبة في السوق المحلية.

وتلقي أوساط الأعمال باللوم على حكومة الترويكا التي قادتها حركة النهضة، حينما فتحت الباب أمام غزو البضائع التركية وأغرقت البلاد في حالة من الفوضى الاقتصادية أدت إلى الدخول في نفق من الأزمات المتتالية.

وأعلنت السلطات الشهر الماضي أنها تسعى إلى مراجعة الاتفاق التجاري المبرم مع تركيا في عام 2004 بهدف خفض العجز المتفاقم، وقالت إن المفاوضات مع أنقرة ستكون مفتوحة على تعديل الاتفاقية أو حتى إلغائها وفقا للمفاوضات.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن العجز التجاري مع تركيا يبلغ حوالي 2.5 مليار دولار (900 مليون دولار)، وهو ثالث أكبر عجز تجاري بعد كل من الصين وإيطاليا.

وتعتمد النظرة المستقبلية لتونس جزئيا على قدرتها على تدبير تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، لكن المسار يبدو صعبا خاصة وأن لديها سابقتين منذ 2011 ولم تتمكن الحكومات في ذلك الوقت من استكمال الإصلاحات من أجل الحصول على الشرائح المتبقية من التمويلات.

ودخلت تونس في شهر مايو الماضي في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار، مقابل التعهد بتنفيذ برنامج اقتصادي يتضمن إصلاحات أساسية من بينها إلغاء الدعم وتقليص فاتورة الرواتب، لكنها توقفت بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد أواخر يوليو الماضي.

> 3.6
> في المئة نسبة تقلص العجز في أول سبعة أشهر من 2021 بمقارنة سنوية

وتقدر حاجة البلاد إلى التمويلات بنحو 6.7 مليار دولار متوقعة في موازنة العام الحالي، ويمكن أن تصل إلى 8.2 مليار دولار نتيجة عدة عوامل من بينها ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق الدولية.